

وزارة البيئة



الخطة الاستراتيجية (2020 - 2022)



"تتعرض البيئة الإنسانية للجور والاعتداء، وهي بحاجة الى عناية خاصة تضمن تفعيل التشريعات وتطويرها، وتوفير الكفاءات المتخصصة القادرة على العمل الميداني الجاد، وتفعيل مشاركة جميع المؤسسات والهيئات الرسمية والأهلية بهدف حماية التربة والماء والهواء من التلوث وحماية الارض الزراعية من الاعتداء ومكافحة التصحر وانجراف التربة، وصيانة المحميات الطبيعية، والقيام بجهد وطني شامل للتحريج وتطوير الغابات"

صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله



صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد

المحتويات

5	كلمة معالي وزير البيئة
7	المقدمة
10	منهجية تطوير الخطة الاستراتيجية لوزارة البيئة (2020 - 2022)
12	خطة إدارة المخاطر
13	ملخص التحليل الرباعي لنقاط القوة والضعف والفرص والتحديات (SWOT)
13	رؤية وزارة البيئة ورسالتها
15	قيم الوزارة الجوهرية
16	الأولويات الاستراتيجية الوطنية
16	وثيقة رؤية الأردن 2025
16	أجندة التنمية المستدامة العالمية 2030
18	الأهداف الاستراتيجية/المؤسسية
20	رؤية وزارة البيئة وشجرة الأهداف الاستراتيجية 2020 - 2022
21	البرامج
26	قائمة المشاريع
26	المشاريع الأساسية
32	مؤشرات الأداء على مستوى الأهداف الاستراتيجية
39	ملحق 1: قائمة الجهات ذات العلاقة وتصنيفها

كلمة معالي وزير البيئة

يسعدني أن اضع بين أيديكم الخطة الاستراتيجية الجديدة لوزارة البيئة التي تغطي الفترة 2020-2022.

لقد تم إعداد هذه الاستراتيجية في ظروف استثنائية مرت بأردننا الحبيب وبقية دول العالم والتي تمثلت في جائحة وباء كوفيد 19 المستجد. هذا الوباء أعاد تعريف الكثير من الممارسات والأنماط المعيشية في العالم وفرض تحديات هائلة على الاقتصاد والمجتمع وعلى إدارة الموارد الطبيعية وكذلك على كيفية إدارة المؤسسات والتخطيط الاستراتيجي. في خضم التأثيرات الهائلة على الصحة العامة والنشاط الاقتصادي العالمي أثبت الوباء مرة أخرى أهمية الحرص على الاستدامة في العلاقة بين الإنسان والطبيعة، والتي يمكن أن تطلق الكثير من المخاطر الكامنة وغير المتوقعة في حال حدث مثل هذا الخلل في إدارة الموارد. لقد وجدت وزارة البيئة نفسها، مثل سائر الوزارات والمؤسسات العامة في الأردن أمام تحديات جسيمة كان عليها التصدي لها ليس فقط من خلال إدامة العمل اليومي واستمرار التواصل والقيام بالواجبات المنصوص عليها في قانون حماية البيئة والتشريعات المساندة له بل أيضاً في الاستجابة للتحديات البيئية الطارئة التي تسبب بها الوباء وخاصة إدارة النفايات ومراقبة نوعية العناصر البيئية والصحة العامة. في نفس الوقت فإن ظروف العمل الاستثنائية في النصف الأول من هذه السنة شكلت تحدياً لضمان القدرة على تعزيز المنهجية التشاركية في إعداد الاستراتيجية، ولكن الفريق المكلف بإعداد الاستراتيجية إضافة إلى كافة المؤسسات الشريكة أثبتوا تصميمًا كبيراً على الاستمرار في الحوار والنقاش بالطرق غير التقليدية والوصول إلى نص متكامل لهذه الاستراتيجية يعكس عمل الوزارة وأهدافها في ظل المستجدات الحالية.

يتوافق صدور هذه الاستراتيجية مع مرحلة متميزة نوعياً في التشريعات البيئية الحديثة، حيث تم مؤخراً إقرار القانون الإطارى للنفايات رقم (16) لسنة 2020 بهدف تنظيم عملية إدارة النفايات وتقليل إنتاجها وإعادة تدويرها ومعالجتها والتخلص الآمن والاستفادة منها ولتحديد مهام الجهات المعنية بإدارة النفايات في المملكة. بالإضافة إلى تعديل نظام التصنيف والترخيص البيئي ونظام إدارة المواد والنفايات الخطرة.

على صعيد السياسات الوطنية المساندة يأتي إطلاق هذه الاستراتيجية بالتزامن مع إقرار الخطة التنفيذية للنمو الأخضر التي وافق عليها مجلس الوزراء كمرجع لتوجيه مشاريع النمو الأخضر وتنظيم السياسات والاستثمارات الخضراء ولتحقيق نقلة نوعية في أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين. كما يتم حالياً العمل على تعديل وثيقة المساهمات المحددة وطنياً في تغير المناخ لتتضمن أهدافاً تنفيذية محدثة تتماشى مع مقدار

تقدم سير العمل في تنفيذ الوثيقة الأولى التي أطلقت عام 2015، كما يتم حالياً الإنتهاء من إعداد الخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ.

ويجري العمل على إعداد الاستراتيجية الوطنية للبيئة (بيئة الأردن 2030) لتعكس المستوى الكبير للالتزام الدولة الأردنية، وما تمثله من مؤسسات رسمية وأهلية ومحلية، بالأجندة العالمية للتنمية المستدامة من خلال العمل بفعالية ضمن المحافل الدولية والاتفاقيات العالمية والخطط المشتركة على مستوى الإقليم والعالم والمتعلقة بتحقيق المستوى المطلوب من حماية البيئة وصون مكوناتها وإدماجها في الخطط التنموية ضمن منظومة الحلول المستدامة.

تمثل هذه الاستراتيجية التي بين ايديكم خارطة طريق لوزارة البيئة، كما أن العديد من الشركاء الوطنيين لديهم أدوار اساسية فيها بحكم التشريعات التي منحتم دوراً رئيسياً في التخطيط والتنفيذ إضافة إلى قناعتنا الكاملة في وزارة البيئة بأهمية الدور التشاركي العام لضمان أعلى مستوى من التنسيق وتنظيم الصلاحيات والمسؤوليات والواجبات بين كافة المؤسسات الوطنية. إن وزارة البيئة إذ تأخذ على عاتقها القيام بدورها وواجبها المؤسسي بناء على مواردها المالية والبشرية والإدارية المتاحة، فإنها تؤمن بأن التحدي البيئي الوطني هو همّ مشترك يحتاج إلى الالتزام والقناعة والإيمان بأهمية حماية البيئة لكافة الأردنيين وللأجيال القادمة كأحد حقوق الإنسان وهذا ما يتطلب المواءمة ما بين القيم الأخلاقية والسلوكية والالتزام الطوعي وما بين إنفاذ القوانين والتشريعات.

تتطلب مواجهة التحديات البيئية والتنموية المتزايدة تعزيزاً لدور وزارة البيئة على المستوى التشريعي والإداري والفني وهذا ما نعمل عليه بشكل مستمر مع كافة شركائنا للتأكيد على تطور قدرة الوزارة في كافة الأبعاد للقيام بدورها وواجبها في حماية وحفظ عناصر البيئة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في سياق الخطط الشمولية للتنمية المستدامة في الأردن.

أخيراً أود تقديم الشكر لكافة أعضاء الفريق العامل على إعداد هذه الاستراتيجية من وزارة البيئة والوزارات والمؤسسات الشريكة على جهودهم الكبيرة والتزامهم في ظل ظروف عمل استثنائية، كما أتقدم بالشكر للوكالة الألمانية للتعاون الدولي التي قدمت الدعم المالي والتنظيمي لإعداد الاستراتيجية ضمن الشراكة ما بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية الاتحادية الألمانية.

وزير البيئة ووزير الزراعة المكلف

د. صالح الخرابشه

المقدمة

يواجه الأردن - بسبب قلة موارده الطبيعية وموقعه الجغرافي - العديد من التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. واستجابةً لهذه التحديات، وضع الأردن رؤية مستقبلية طموحة تتمثل بوثيقة رؤية الأردن 2025 "أردن مزدهر ومنيع" تهدف إلى النهوض بمستوى معيشة المواطن وتحسين نوعية الحياة وتحقيق العيش الكريم له، والتي تعتبر المرجع الأساسي عند إعداد الخطط والبرامج الوطنية الرامية لتحقيق هذه الرؤية.

وانطلاقاً من دورها الوطني لحماية البيئة وتحسين عناصرها بشكل مستدام، وبناءً على قانون حماية البيئة فقد عمدت وزارة البيئة ومنذ نشأتها إلى إصدار الخطط والاستراتيجيات والتشريعات البيئية النازمة لقطاع البيئة في المملكة، في إطار من التعاون المستمر مع جميع الشركاء من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، كما تتبنى الوزارة الأطر والسياسات العالمية التي تعنى بالبيئة وعلاقتها بقطاعات التنمية المختلفة، وانضمت للعديد من الاتفاقيات البيئية الدولية بصفقتها نقطة الاتصال الوطنية لها.

وتسعى وزارة البيئة ضمن الأطر القانونية والمرجعيات الوطنية والدولية إلى توطيد سبل التعاون مع الجهات المانحة لضمان تنفيذ المشاريع والبرامج التي من شأنها دعم استراتيجية وزارة البيئة لتحقيق الحماية والاستدامة للعناصر والموارد البيئية في الأردن. ووقعت العديد من اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم الثنائية مع الدول الصديقة والشقيقة.

واستكمالاً لجهود الوزارة لتحقيق الرؤى الملكية السامية ورؤية الأردن 2025 وبرنامج النهضة الوطني المنبثق عنها، فقد تم تطوير استراتيجية الوزارة للأعوام (2020-2022) - والمبنية على الاستراتيجية السابقة (2017-2019) بنهج تشاركي لضمان ادماج احتياجات وتوقعات وآمال جميع المتعاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني كضرورة ملحة في ظل التطورات العالمية والإقليمية والوطنية والتي تؤثر على البيئة بشكل خاص.

تم اعداد هذه الاستراتيجية بالاستناد إلى قانون حماية البيئة رقم (6) لسنة 2017 بحيث تعكس الاستراتيجية الأداة التنفيذية للقانون الذي وفر المظلة التشريعية المناسبة لإصدار الانظمة والتعليمات التفصيلية المختلفة المتعلقة بحماية البيئة وعناصرها ويهدف الى المحافظة على عناصر البيئة ومكوناتها وعلى التنوع الحيوي فيها ومنع تلوثها وللتقليل من الأثار السلبية الناجمة عن ممارسة الانشطة الضارة فيها وإلزام المنشآت التي

تمارس أنشطة ذات اثر بيئي بإصدار رخص بيئية وفقاً لتصنيف هذه الأنشطة ووضع المخالفات البيئية والعقوبات الرادعة للمخالفين لأحكام القانون بحيث يتم إنفاذ القانون بالتعاون مع الإدارة الملكية لحماية البيئة والسياحة والجهات ذات العلاقة والتي تمثل الذراع التنفيذي لوزارة البيئة ومن خلال المفتشين في المركز والمحافظات.

ويعتبر الأردن من دول المنطقة السبّاقة في تطوير التشريعات الهادفة لحماية البيئة، والتي كان آخرها القانون الإطارى لإدارة النفايات رقم (16) لسنة 2020 بهدف تنظيم عملية إدارة النفايات وتقليل إنتاجها وإعادة تدويرها ومعالجتها والتخلص الآمن والاستفادة منها ولتحديد مهام الجهات المعنية بإدارة النفايات في المملكة.

ويأتي إطلاق هذه الاستراتيجية بالتزامن مع إقرار الخطة التنفيذية للنمو الأخضر التي صادقت عليها رئاسة الوزراء كمرجع لتوجيه مشاريع النمو الأخضر وتنظيم السياسات والاستثمارات الخضراء ولتحقيق نقلة نوعية في أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

ومن الجدير بالذكر بأن وزارة البيئة أطلقت وثيقة المساهمات المحددة وطنياً والتي تتضمن المدخلات والمشاريع التي يتوجب تنفيذها من قبل كافة القطاعات للإيفاء بالتزامات الأردن الدولية تجاه اتفاقية باريس لتغير المناخ بتخفيض ما نسبته 14% من انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2030 منها 12.5% مشروطة بتوفر التمويل من الجهات الدولية، وحدد الأردن في بلاغه إجراءات التخفيف والتكيف ذات الأولوية. ولضمان تنسيق الجهود الوطنية في مواجهة التغير المناخي تم إصدار نظام تغير المناخ رقم 79 لسنة 2019.

ولتشجيع المبادرات التنموية الهادفة الى الاستخدام الأمثل لعناصر البيئة والموارد الطبيعية بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة فإن وزارة البيئة ومن خلال صندوق حماية البيئة تعمل الوزارة على دعم تمويل هذه المبادرات بموجب نظام صندوق حماية البيئة وتعديلاته لعام 2018.

وإيماناً من الوزارة بتعزيز التشاركية فقد تم تشكيل مجلس الشراكة مع القطاع الخاص والذي يضم في عضويته ممثلين عن القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لتقديم النصح والمشورة والاستئناس برأيهم في القضايا البيئية، كما سيتم العمل على إطلاق الاستراتيجية الوطنية للبيئة (بيئة الأردن 2030) لتعكس المستوى الكبير لالتزام الدولة الأردنية وما تمثله من مؤسسات رسمية وأهلية ومحلية بالأجندة العالمية للتنمية المستدامة من خلال العمل بفعالية ضمن المحافل الدولية والاتفاقيات العالمية والخطط المشتركة على مستوى الإقليم والعالم والمتعلقة بتحقيق المستوى المطلوب من حماية البيئة وصون مكوناتها وإدماجها في الخطط التنموية ضمن منظومة الحلول المستدامة.

أحدثت جائحة كورونا تأثيراً هائلاً على البيئة ليس فقط في الأردن ولكن في معظم البلدان حول العالم. حيث أوقفت الأردن الرحلات الجوية الدولية وفرضت حظراً صارماً للحركة بين محافظات، وقد فرض حظر التجول الذي يحد من حركة المواطنين وذلك لإبطاء انتشار العدوى وتخفيفها. حيث حظيت الاستجابة لجائحة كورونا في الأردن باهتمام إيجابي من الدول الأخرى بسبب الإجراءات الحكومية السريعة وتطوير آلية محكمة للتغلب على انتشار العدوى.

على الرغم من أن الإغلاق له آثار سلبية شديدة على الجوانب الاقتصادية الأردنية، فقد كانت هناك العديد من الآثار البيئية الإيجابية للوباء. فقد أدى تعليق الطيران وحظر التجول إلى تقييد حركة المركبات، وبالتالي تم تسجيل انخفاض كبير في كميات انبعاث الغازات الدفيئة. كما تم تسجيل انخفاض ملحوظ في معدل الضوضاء وتلوث الهواء وكميات النفايات المتولدة بشكل كبير بسبب الطرق الفارغة والاعلاقات المختلفة في مختلف القطاعات. كانت هناك أيضاً تقارير محلية وعالمية تتحدث عن انخفاض الأثر البشري على الحياة البرية، وذلك من خلال انخفاض أعداد الزوار الناجم عن قيود السفر وإغلاق المتنزهات في المناطق المحمية إلى تقليل الممارسات السلبية على النظام البيولوجي. حيث شوهد بعض الظواهر للطيور المهاجرة البرية عبر المملكة ضمن اسراب في المناطق الريفية والحضرية، حيث لم يتم رؤيتها سابقاً لسنوات عديدة، وذلك بسبب انخفاض حركة المرور وغيرها من الأنشطة البشرية.

لم تكن جميع الآثار البيئية للإغلاق إيجابية، بحيث لا نستطيع القول بأن البيئة تتعافى بشكل كلي، إذ أن تأثير النفايات في الأردن لا يزال مصدر قلق للجهات المعنية. بحيث ارتفعت كميات النفايات الطبية، بما في ذلك معدات الحماية الشخصية والتي تستخدم لمرة واحدة والتي يستخدمها عادة معظم الأردنيين. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستخدام المتزايد للمواد الكيميائية ومواد التطهير شكل تأثيراً ضاراً ومحتملاً على البيئة.

من المرجح أن تكون الآثار البيئية الإيجابية مؤقتة، وليس من الواضح حالياً كيف ستسير الأمور بعد الوباء. حيث من المتوقع عودة الضجيج وتلوث الهواء والمياه وانبعاثات الغازات الدفيئة والعديد من الآثار البشرية السلبية الأخرى على الطبيعة البرية والتنوع البيولوجي، وكما كانت قبل الوباء حين يتحرك الأردن نحو مرحلة التعافي لإعادة الاقتصاد إلى المسار الصحيح.

وتدل اثار الإغلاق حتى لو كان لفترة قصيرة على تغييرات سلوكية تحدث تأثيراً كبيراً على البيئة. حيث أصبح من الواضح أنه ومن خلال اتخاذ التدابير الحاسمة، يمكننا تحقيق أهداف الاستدامة البيئية. وخلال الفترة السابقة تم إصدار العديد من الأدلة والتعليمات على مختلف المستويات لتخفيف الآثار السلبية للجائحة وتنظيم

مختلف الأنشطة والتي تعود بالنفع على الصحة العامة والنشاط الاقتصادي اذ يجب علينا الوقوف على الدروس المستفادة من تلك الإجراءات المطبقة والتعليمات والسلوكيات الإيجابية واستخدامها في مراحل التخطيط المستقبلي.

منهجية تطوير الخطة الاستراتيجية لوزارة البيئة (2020 - 2022)

اعتمدت عملية تطوير إستراتيجية وزارة البيئة للسنوات (2020 - 2022) على منهجية الوزارة المعتمدة في التخطيط الاستراتيجي من قبل لجنة التخطيط والمتابعة والمبينة على الدليل الإرشادي للتخطيط الإستراتيجي للدوائر الحكومية ، ووفقاً لمنهج تشاركي تم من خلاله إشراك عدد كبير من المعنيين في القطاع والشركاء . وتم الاعتماد على المصادر والمراجع الرئيسة كإطار مرجعي للخطة الإستراتيجية، حيث تم دراسة وتحليل المصادر المختلفة بشكل تفصيلي، بالإضافة لمناقشات فرق العمل والخبراء وجلسات العصف الذهني. حيث شملت منهجية التخطيط الإستراتيجي المتبعة:

- تشكيل فريق عمل فني داخل وزارة البيئة مكون من ممثلين عن مديريات المركز والمحافظات
- بناء قدرات فريق العمل الفني من خلال عقد ورش تدريبية على أساسيات ومفاهيم وآليات التخطيط الاستراتيجي، إدارة المخاطر، المتابعة والتقييم، وإدارة المعرفة
- إجراء تقييم للخطة الاستراتيجية السابقة 2017-2019 حيث قام الفريق الفني بمراجعة عدد من الوثائق والتقارير التي قام فريق الوزارة بتوفيرها إضافة الى عدد من التقارير الأخرى ذات الصلة والمنشورة على الموقع الإلكتروني للوزارة أو من مصادر أخرى إضافة إلى تقييم مدى التقدم في تنفيذ تلك الاستراتيجية والدروس المستفادة من عملية التنفيذ والمتابعة.
- من خلال ورش عمل متخصصة وجلسات عصف ذهني، قام فريق العمل بعمل التحليل الرباعي للوزارة من خلال (Analysis SWOT)، وتم خلال التحليل تحديد نقاط القوة، والضعف، والفرص المتاحة، والتحديات التي قد تواجه الوزارة. والتي تم بناءً عليه اعداد مسودة الرؤيا، الرسالة ، الأهداف الاستراتيجية.
- تم عرض المسودة الأولى للاستراتيجية على لجنة التخطيط والمتابعة في الوزارة بالإضافة إلى عقد اجتماع مماثل ضم مدراء مديريات ومكاتب البيئة في المحافظات ومن ثم تم تعديل المسودة بناءً على الملاحظات التي طرحت خلال هذه الاجتماعات.

- في ضوء جائحة كورونا التي أصابت العالم ومن بينها الأردن، لم يتسن لفريق التخطيط الاستراتيجي للوزارة لإعداد الخطة الاستراتيجية لوزارة البيئة للأعوام 2020-2022 بعقد اجتماع مباشر يضم كافة أصحاب العلاقة من جميع المعنيين في قطاع البيئة من وزارات حكومية، شركاء استراتيجيين، مزودي خدمات، مستشارين ونشطاء في قطاع البيئة من القطاع الخاص، جمعيات بيئية، ومؤسسات دولية، وجهات مانحة وغيرهم. لذلك قامت مديرية السياسات والتعاون الدولي في وزارة البيئة بمشاركة مسودة استراتيجية وزارة البيئة للأعوام 2020 – 2022 مع كل الجهات ذات العلاقة كما وتم ادراجها على الموقع الالكتروني للوزارة، والأخذ بالتغذية الراجعة وعكسها على المسودة
- تم عقد مجموعة من جلسات العصف الذهني وورشات العمل لتطوير البرامج والمشاريع بشكل نهائي، وتطوير مؤشرات قياس الاداء في السنوات الثلاث القادمة.
- تم عقد مجموعة من ورشات العمل لتطوير خطة متكاملة وشاملة لإدارة المخاطر.
- تم عقد ورشة عمل ثانية لجميع المعنيين في تطوير الخطة الإستراتيجية من أجل تطوير الخطط التشغيلية ومراجعة خطة ادارة المخاطر ومبادرات التطوير المؤسسي في الوزارة.

خطة إدارة المخاطر

في ظل المتغيرات المتسارعة على الساحة الاقليمية والمحلية وعلى رأسها أزمة جائحة كورونا وتبعاتها على البيئة الاردنية، بات التركيز على إدارة المخاطر ضرورة ملحة لضمان نجاح تنفيذ استراتيجية الوزارة 2020 - 2022، وضمان تحقيق الاهداف الموضوعة على المستوى الوطني والمرتبطة بأهداف التنمية المستدامة 2030. لهذا فقد تم إعداد خطة إدارة المخاطر بناءً على منهجية إدارة المخاطر لدى الوزارة والتي تم من خلالها:

- بناء قدرات فريق وزارة البيئة في مجال ادارة المخاطر.
- إعداد قائمة تحدد جميع المخاطر المتوقع حدوثها والمرتبطة بالخطة الاستراتيجية لوزارة البيئة (2020 - 2022).
- تحليل المخاطر وترتيبها حسب اولوية واحتمالية الحدوث وأثرها المحتمل على تحقيق استراتيجية وزارة البيئة.
- تم مراجعة المخاطر وتحديد الاجراءات الوقائية والعلاجية الواجب اتخاذها لإدارة المخاطر، المرتبطة بالخطة الاستراتيجية لوزارة البيئة وذلك من خلال التواصل عن بعد نتيجة جائحة كورونا.
- إعداد وثيقة تشتمل على تقييم المخاطر وخطة إدارتها (2020 – 2022)،
- وضع آلية لقياس كفاءة وفاعلية خطة إدارة المخاطر عن طريق التغذية الراجعة ومن خلال نسب الانجاز التي تم تحقيقها.

ملخص التحليل الرباعي لنقاط القوة والضعف والفرص والتحديات (SWOT)

داخلي

نقاط الضعف

- عدم وجود أنظمة متكاملة لمتابعة الأداء المؤسسي وتحقيق النتائج
- عدم الاستثمار الأمثل للكفاءات الوظيفية
- تراجع المخصصات المالية (ضمن الموازنة) لتنفيذ المشاريع وبرامج التدريب والتأهيل
- ضعف في البنية التحتية (المبنى، السيارات، المستودعات، المكاتب...)
- عدم وجود نظام متكامل لإدارة المعرفة في الوزارة
- ضعف في دور المرأة في العمل والمبادرات البيئية التي تستهدف المرأة
- ضعف في انفاذ الأطر التشريعية

نقاط القوة

- توفر خبرات ومعارف في المجال البيئي
- وجود إطار قانوني ملائم
- وجود أنظمة تقنية متقدمة للرصد والتفتيش البيئي
- وجود قواعد بيانات فنية للرصد والنفايات
- وجود صندوق البيئة الداعم للمشاريع البيئية
- وجود لجنة التخطيط والمتابعة
- استخدام نهج تشاركي مع أصحاب العلاقة بما فيهم القطاع الخاص
- وجود العديد من الخطط الوطنية القطاعية في مجال حماية البيئة
- تطور نهج اللامركزية وتفعيل العمل بتفويض الصلاحيات

التحديات

- الضغوطات على الموارد البيئية (زيادة عدد السكان، البطالة، الوضع الاقتصادي، اللجوء، التصحر وقلة الوعي البيئي)
- ضعف التزام بعض المنشآت التنموية بالاشتراطات البيئية
- تأثيرات ظواهر تغير المناخ والكوارث الطبيعية
- ضعف الوعي البيئي والثقافة البيئية لدى المجتمع والقطاعات الاقتصادية
- زيادة نسب التلوث نتيجة النمو المتزايد في القطاعات التنموية المختلفة.
- احتمالية تراجع المساعدات الدولية نظراً لجائحة كورونا.

الفرص

- اهتمام القيادة العليا بالمجال البيئي
- توفر صناديق التمويل الدولية للبرامج والمشاريع البيئية
- وجود مؤسسات مجتمع مدني تعمل في مجال حماية البيئة
- حضور البعد البيئي في الاجندة الوطنية (مشروع النهضة) وضمن خطط المسؤولية المجتمعية
- وزارة البيئة هي نقطة الاتصال الوطنية للاتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة.
- الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الثنائية مع الدول الشقيقة والصديقة.

خارجي

رؤية وزارة البيئة ورسالتها

الرؤية

" وزارة رائدة في الحفاظ على عناصر البيئة نحو تنمية مستدامة "

تتمثل رؤية وزارة البيئة بالتركيز على مؤسسية العمل من خلال التركيز على السعي لبناء وزارة رائدة بما تتضمنه من معاني البناء المؤسسي المرتكز على معايير التميز الشاملة. وما تطمح الوزارة في الوصول اليه من أعلى درجات الكفاءة والفاعلية والابداع في مجال تنفيذ أعمال الوزارة وتحقيق أهدافها. وذلك من خلال دورها الرئيس في حماية البيئة والمحافظة على جميع عناصرها.

الرسالة

" حماية البيئة والحفاظ على النظم البيئية والحيوية من خلال وضع الأطر التشريعية وإنفاذها وإعداد الاستراتيجيات والسياسات ونشر الثقافة البيئية والتحول نحو اقتصاد أخضر عبر بناء مؤسسي داعم للمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة والحد من التلوث والآثار السلبية للتغير المناخي وفق نهج تشاركي "

أوضحت رسالة وزارة البيئة الغرض والغاية من وجود الوزارة وذلك لحماية البيئة بمكوناتها وعناصرها والحفاظ على النظم البيئية والحيوية وتنوعها والتحول نحو الاقتصاد الأخضر، من خلال دور الوزارة الريادي في وضع الأطر التشريعية اللازمة وتطوير الاستراتيجيات ورسم السياسات ووضع المعايير الناظمة لأعمال حماية البيئة والمحافظة عليها وما يتقاطع معها من أعمال تمس البيئة واستدامتها، بالإضافة لتعزيز الرقابة البيئية وتطبيق القانون. تساهم جهود الوزارة في نشر الثقافة البيئية وتعديل السلوك الفردي والمجتمعي تجاه الوعي بالقضايا البيئية، بما يؤدي للحفاظ عليها وحمايتها. وأكدت الرسالة على أن الوزارة ستعمل على تحقيق غاياتها من خلال منهج تشاركي يعزز الشراكات الفعالة بالاعتماد على بنية مؤسسية متميزة عمادها الكوادر المؤهلة والمتخصصة وبما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة ويبنى اقتصاد أردني أخضر، في سبيل الغاية العليا بتوفير حياة أفضل للجميع.

قيم الوزارة الجوهرية

○ الشفافية والمصداقية

تعتمد الوزارة الشفافية كمبدأ رئيس في عملها من خلال الإعلان والإعلام عن جميع أنشطتها ومشاريعها وأعمالها، وتوفير جميع المعلومات لطالبيها بمصداقية وشفافية ودقة وسرعة وفق التشريعات المرعية في هذا المجال، وبما يدعم ويعزز عمليات المتابعة والمساءلة.

○ التميز والابداع

تعتبر الوزارة التميز ثقافة متجذرة على مستوى الفرد والمؤسسة وتسعى بشكل مستمر لتحسين الأداء والتفوق من خلال تطبيق معايير التميز الدولية وتشجيع الإبداع والابتكار، وادماج المفاهيم المرتبطة بالإبداع في نموذج عمل الوزارة بما يجعلها سياسة عمل قابلة للتطبيق.

○ العمل بروح الفريق الواحد

في بيئة العمل الداخلية تدعم الوزارة وموظفيها مبدأ العمل الجماعي والتعاون وتبادل الخبرات في سبيل تحقيق أهداف الوزارة بشكل يضمن التكامل في العمل، من خلال عمل الوزارة على توفير جميع متطلبات العمل الجماعي بروح الفريق الواحد.

○ التشاركية

في بيئة العمل الخارجية تؤمن الوزارة بمبدأ تعزيز الشراكات والتعاون والتكامل المرن مع الشركاء والمتعاملين بما يخدم المصالح المشتركة ويحقق أهداف الوزارة في الحفاظ على البيئة وعناصرها واستدامتها.

○ العدالة

تطبق الوزارة مفاهيم العدالة في جميع سياساتها وعملياتها بما يضمن الإنصاف لجميع الموظفين والمتعاملين من خلال تطبيق قوانين وسياسات غير تمييزية تضمن اتخاذ قرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على كافة المستويات.

○ الالتزام والمسؤولية

تقدر الوزارة وموظفيها الالتزام والمسؤولية تجاه الوطن والعمل كقيمة أساسية لا تتحقق أهداف الوزارة بحماية البيئة والحفاظ عليها دونها، وتعزز الوزارة مبادئ الاخلاص في العمل، وتعمل باستمرار على ترسيخ ثقافة المسؤولية لدى جميع العاملين من خلال حسن تنفيذ التشريعات والانظمة والتعليمات والاجراءات ومدونات السلوك.

الأولويات الاستراتيجية الوطنية

وثيقة رؤية الأردن 2025

انطلاقاً من توجيهات صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم - حفظه الله - بضرورة العناية بالبيئة وحمايتها، جاءت أهداف استراتيجية وزارة البيئة للأعوام 2020 - 2022 منسجمة مع أولويات رؤية الأردن 2025 الاستراتيجية لقطاع البيئة، ومتوافقة مع الخطط والتوجهات الوطنية الرامية لتحقيق الغاية العليا المتمثلة بتوفير حياة كريمة للمواطنين وتحسين نوعية الحياة، ولتحقيق هذه الغاية، حددت وثيقة رؤية الأردن 2025 خمس أولويات إستراتيجية يجب تحقيقها في قطاع البيئة بحلول عام 2025 تمثلت بما يلي:

- المحافظة على النظم البيئية.
- التخفيف من آثار التغيرات البيئية السلبية على الإنسان.
- رفع مستوى الوعي العام في مجال حماية البيئة.
- رفع الكفاءة المؤسسية للمؤسسات العاملة في قطاع البيئة.
- مشاركة القطاع الخاص.

تتسق استراتيجية وزارة البيئة للأعوام 2020 - 2022 مع محور دولة التكافل من مشروع النهضة حيث تسعى الحكومة إلى تحسين أداء وترتيب الأردن في مؤشر الأداء البيئي العالمي من خلال تنفيذ برامج تعنى بالحفاظ على الصحة والبيئة وسلامة المجتمع، في ظل تحديات التغير المناخي وضعف الوعي والثقافة بالبيئة.

أجندة التنمية المستدامة العالمية 2030

شكلت السياسات البيئية العالمية مرجعاً مهماً لعملية التخطيط الإستراتيجي لدى وزارة البيئة وبالأخص أجندة التنمية المستدامة 2030 واتفاق باريس للتغير المناخي، حيث تتقاطع أربعة أهداف من أجندة التنمية المستدامة 2030 بشكل مباشر مع أعمال وتوجهات وزارة البيئة الاستراتيجية وتشمل:

- الهدف 12: الاستهلاك والانتاج المسؤولين " ضمان وجود انماط انتاج واستهلاك مستدامة:
- الهدف 13: العمل المناخي " اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي للتغير المناخي وآثاره".

- الهدف 14: الحياة تحت الماء " حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة".
- الهدف 15: الحياة في البر " حماية النظم الإيكولوجية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات بصورة مستدامة ومكافحة التصحر ووقف تدهور الأراضي".

الأهداف الاستراتيجية/المؤسسية

بناءً على ذلك قامت وزارة البيئة وبالتشاور مع شركائها بمراجعة هذه المبادرات وقامت بتحديد الأهداف الست التالية:

1. **الحماية والاستخدام المستدام لخدمات النظم البيئية:** المحافظة على النظم البيئية وخدماتها وحماية عناصرها المختلفة وضمان دمج مفهوم الاستخدام المستدام لخدمات النظم البيئية والحيوية في عملية صنع السياسات البيئية واتخاذ القرارات التنموية على المستوى المحلي والوطني من أجل الوصول الى الرفاه الإنساني.

2. **الحد من التلوث ومواجهة الآثار السلبية الناجمة عنه:** التقليل من التلوث في عناصر البيئة الثلاث (الماء والهواء والتربة) والذي ينتج عن النشاطات الإنسانية والتنموية المختلفة، فضلا عن تعزيز صحة البيئة والتعامل مع التلوث من خلال اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتقليل من تأثيراته الضارة على عناصر البيئة بشكل وقائي بالدرجة الأولى ومن ثم باتخاذ الإجراءات الضرورية لمعالجة آثاره عند حدوثه.

3. **مواجهة آثار التغير المناخي:** التعامل مع تغير المناخ بهدف التخفيف من مسبباته والتكيف مع آثاره السلبية من خلال الآليات التنفيذية المختلفة بما فيها الآليات المالية ونقل التكنولوجيا.

4. **التحول نحو الاقتصاد الأخضر:** تحقيق وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام الذي يتضمن الحفاظ على البيئة ويأخذ البعد الاجتماعي بعين الاعتبار للوصول الى التنمية المستدامة من خلال وضع وتنفيذ السياسات في القطاعات التنموية المختلفة.

5. **نشر الثقافة البيئية وتعزيز السلوك البيئي السليم:** مواصلة العمل على تثقيف وتوعية كافة فئات المجتمع بالممارسات البيئية السليمة لخلق سلوك بيئي قويم ومستدام لحماية عناصر البيئة والحفاظ عليها.

6. **تطوير الأداء المؤسسي وتجذير ثقافة التميز والابتكار ودمج النوع الاجتماعي:** تطوير أداء الوزارة من خلال تعزيز ورفع قدراتها البشرية والتقنية والمعرفية بشكل مستدام وتعزيز اللامركزية وتجذير

ثقافة التميز والابتكار ودمج النوع الاجتماعي لتتمكن من القيام بالأدوار المناطة بها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية الأخرى بفاعلية وكفاءة.

رؤية وزارة البيئة وشجرة الأهداف الاستراتيجية 2020 - 2022



البرامج

لضمان تحقيق اهدافها الاستراتيجية وضمان إدارة الخطة الاستراتيجية وتطبيقها بشكل صحيح، قامت الوزارة بتطوير مجموعة من البرامج والتي شملت:

الهدف الاستراتيجي الأول: الحماية والاستخدام المستدام لخدمات النظم البيئية

1. برنامج المحافظة على التنوع الحيوي وإدارة الموارد الطبيعية: تسعى الوزارة من خلال هذا البرنامج لوضع وتفعيل أطر الإدارة البيئية المتكاملة للموارد الطبيعية، وذلك للمحافظة على النظم البيئية والحيوية وخدماتها وعناصرها المختلفة.
2. برنامج الإدارة المستدامة للأراضي والحد من التصحر: تسعى الوزارة من خلال هذا البرنامج للتنسيق والتخطيط للاستخدام المستدام للأراضي في سبيل الحد من التصحر وتحقيق التوازن البيئي من خلال جهد تشاركي متكامل.
3. برنامج تأهيل المواقع المتضررة بيئياً: تسعى الوزارة من خلال هذا البرنامج لتنسيق الجهود الوطنية لاستعادة النظم البيئية المتدهورة مما يحقق التوازن البيئي والرفاه الإنساني.

الأثر المتوقع:

- حماية واستدامة المحميات وتعزيز دورها في تنمية المجتمعات المحيطة
- تحسين عناصر البنية التحتية الخضراء الموجودة وتنفيذها في عدد من المواقع بما يعزز ويحسن حياة سكان المنطقة من خلال المشاركة المجتمعية
- استدامة و تطوير قدرات الجهات الفاعلة المعنية
- إيجاد متنفس بيئي لأهالي عدد من المواقع وتعزيز السلوك البيئي
- إعادة تأهيل الأنظمة البرية في البادية الأردنية لزيادة مساحة النباتات الأصيلة، ونمو الحياة البرية وتغذية المياه الجوفية وتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات المحلية في البادية
- خلق فرص عمل لأبناء المجتمع المحلي

الهدف الاستراتيجي الثاني: الحد من التلوث ومواجهة الاثار السلبية الناجمة عنه

1. برنامج مراقبة عناصر البيئة وحمايتها: تسعى الوزارة من خلال هذا البرنامج للمساهمة في انفاذ التشريعات والسياسات البيئية ودعم عمليات الرقابة من خلال تعزيز الرصد والتقييم البيئي في كافة المناطق والمراقبة على المنشآت الحيوية والتنمية من خلال برامج الرقابة على نوعية المياه والهواء

والتربة ومراقبة مكاب النفايات وحماية وتعزيز صحة البيئة، وإعداد تقرير حالة البيئة بشكل دوري وإصدار قائمة بالمؤشرات البيئية الوطنية.

2. **برنامج التنظيم البيئي للأنشطة التنموية:** تسعى الوزارة من خلال هذا البرنامج لتنظيم النشاطات التنموية من خلال منح الموافقات البيئية للمنشآت الصناعية والتجارية والزراعية والإسكانية والخدمات والاستثمارية وتقييم الأثر البيئي وتعزيز عمليات التفتيش والتدقيق البيئي.

3. **برنامج إدارة المواد الكيماوية والنفايات:** تسعى الوزارة من خلال هذا البرنامج لوضع الإطار التشريعي والسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بإدارة المواد الكيماوية والنفايات بكافة أنواعها وتنسيق تطبيقها، وبالتخلص الآمن من النفايات الخطرة، والتعامل مع المواد الكيماوية بشكل آمن وضبط تدفقها عبر الحدود بالإضافة إلى دعم وتنفيذ المشاريع الريادية للتخلص الآمن من كافة أنواع النفايات وتطبيق هرمية إدارة النفايات استناداً إلى قانون النفايات الصادر حديثاً

4. **برنامج التفتيش على الأنشطة ذات الأثر على عناصر البيئة:** تسعى الوزارة من خلال هذا البرنامج للمساهمة في انفاذ التشريعات والسياسات البيئية ودعم عمليات التفتيش والتدقيق البيئي وتعزيز الرقابة على كافة المنشآت والنشاطات الحيوية والتنموية بما يكفل صحة الإنسان والبيئة

5. **برنامج تطوير وتفعيل التشريعات والسياسات والاستراتيجيات البيئية:** تسعى الوزارة من خلال هذا البرنامج لتطوير وتفعيل التشريعات والسياسات والاستراتيجيات الوطنية ذات العلاقة بالبيئة، وضمان توافقها مع التوجهات الدولية والوطنية الرامية للحفاظ على البيئة وعناصرها وحمايتها والعمل مع الجهات ذات العلاقة على إنفاذ التشريعات.

الأثر المتوقع:

- حماية مصادر المياه والمياه الجوفية من التلوث
- تحسين جودة الهواء والحد من التلوث
- التخفيف من الأثر السلبي على الصحة الناتج من التلوث البيئي
- الحد من تأثير المبيدات السلبية على التربة والثروة الحيوانية
- تسهيل عملية ترخيص المنشآت التنموية
- الحد من الانتشار العشوائي للمشاريع وتفعيل نظام الرقابة وزيادة الاستثمارات
- التخلص الآمن من النفايات الخطرة المتركمة في المكبات
- تحقيق الأمن البيئي وتعزيز الرقابة على الانظمة البيئية

الهدف الاستراتيجي الثالث: مواجهة آثار التغير المناخي

1. برنامج التخفيف والتكيف لآثار التغير المناخي: تسعى الوزارة من خلال هذا البرنامج لرفع الوعي البيئي بآثار التغير المناخي والتصدي لآثاره بالتكيف والتخفيف وتوفير التمويل ونقل التكنولوجيا وتشجيع ابتكار الحلول وتنفيذ المشاريع التكاملية لتساهم في تحقيق التنمية المستدامة بشكل متناسب مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بتغير المناخ
2. برنامج حماية طبقة الأوزون: تسعى الوزارة من خلال هذا البرنامج للتخلص من المواد المستنزفة لطبقة الأوزون من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية والوفاء بالالتزامات الوطنية المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وبالتعاون مع الشركاء المحليين.

الأثر المتوقع:

- وجود فريق وطني قادر على التفاوض للحصول على تمويل المشاريع من صندوق تمويل المناخ الأخضر
- وجود قاعدة بيانات شاملة لكل المشاريع التي تنفذ للحد من آثار الغير المناخي
- تطوير الكفاءة والخبرة لدى كادر وزارة البيئة المعني بالمفاوضات المناخية الدولية
- تطوير إطار تنفيذي للمراقبة والإبلاغ والتحقق MRV لقطاع النفايات
- تطوير نظام وطني للشفافية في متابعة تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا

الهدف الاستراتيجي الرابع: التحول نحو الاقتصاد الأخضر

1. برنامج التحول نحو الاقتصاد الأخضر: تسعى الوزارة من خلال هذا البرنامج لتحقيق الاستدامة والتنمية في القطاعات المستهدفة (النقل، الطاقة، الزراعة، المياه، النفايات، السياحة) من خلال تطوير وتطبيق التشريعات والسياسات، والتنسيق مع ودعم الجهات ذات العلاقة لتنفيذ الاجراءات اللازمة الواردة في الخطط التنفيذية للاقتصاد الأخضر.

الأثر المتوقع:

- التحول التدريجي نحو النمو الأخضر وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين
- توفير فرص استثمارية من خلال مشروع إعادة التدوير (الاقتصاد الدائري)
- التخفيف من كميات المياه العادمة الصناعية واستخدامها كمصدر ري لزراعة بعض الأشجار

الهدف الاستراتيجي الخامس: نشر الثقافة البيئية وتعديل السلوك البيئي

1. برنامج التثقيف والتوعية البيئية: تسعى الوزارة من خلال هذا البرنامج لرفع الوعي بالقضايا البيئية وأهمية المحافظة على البيئة وحماية عناصرها على مستوى المؤسسة والمجتمع والفرد، وتعديل السلوك نحو التعامل السليم مع البيئة وعناصرها.
2. برنامج التعليم البيئي من أجل التنمية المستدامة: تسعى الوزارة من خلال هذا البرنامج لإرساء أسس نظام مؤسسي لتفعيل التعليم البيئي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
3. تطوير الجمعيات البيئية: تسعى الوزارة من خلال هذا البرنامج لرفع كفاءة الجمعيات البيئية وزيادة القدرات الفنية والمالية والإدارية لها من أجل تمكينها من ممارسة الدور المناط بها.
4. برنامج إدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج البيئية: مراعاة إدماج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج والأنشطة التنموية في قطاع البيئة على المستوى المحلي والاقليمي من خلال إشراك مختلف فئات المجتمع في تحديد مشاكل التلوث البيئي وطرق معالجتها، ودراسة أثر المشاكل البيئية عليها لتصميم وتطوير تدخلات تراعي النوع الاجتماعي بهدف الوصول الى تنمية مستدامة.

الأثر المتوقع:

- رفع مستوى الوعي البيئي لدى كافة فئات المجتمع
- تعديل السلوك البيئي وتعزيز التفاعل الإيجابي مع البيئة
- تعزيز حس الانتماء والتطوع لدى الطلبة وتحفيزهم على التغيير
- تفعيل دور الجمعيات البيئية بشكل اكبر في حماية البيئة
- تعزيز دور المرأة في حماية البيئة والإدارة البيئية السليمة للمنزل والمصادر الطبيعية

الهدف الاستراتيجي السادس: تطوير الأداء المؤسسي وتجذير ثقافة التميز والابتكار ودمج النوع

الاجتماعي

1. برنامج التطوير المؤسسي وبناء القدرات: تسعى الوزارة من خلال هذا البرنامج لبناء وتعزيز القدرات المؤسسية والفردية للوزارة ومديريات المحافظات وتعزيز اللامركزية للقيام بالمهام المناطة بها وتحقيق الأهداف الاستراتيجية بشكل فعال وكفؤ.

2. برنامج إدارة المعرفة: تسعى الوزارة من خلال هذا البرنامج لوضع وتطبيق نظام لإدارة المعارف الصريحة والضمنية في الوزارة لتوفير البيانات الآمنة والموثوقة واللازمة للمعنيين ومتخذي القرار في الوقت المناسب.

3. برنامج التحول الرقمي: تسعى الوزارة من خلال هذا البرنامج لتطوير الجاهزية الإلكترونية للوزارة، بحيث تشمل البنية التحتية الإلكترونية والأنظمة التقنية وأتمتة العمليات وتقديم الخدمات الذكية للمتعاملين الداخليين والخارجيين.

4. برنامج ادماج النوع الاجتماعي: تسعى الوزارة من خلال هذا البرنامج لمراجعة كافة سياسات الموارد البشرية والتدريب والتطوير للتأكد من منظور النوع الاجتماعي بهدف تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء وزيادة إمكانية وصول النساء للمناصب القيادية بالوزارة على أساس الكفاءة.

الأثر المتوقع:

- المساهمة في تحقيق بنود جائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الأداء الحكومي والشفافية
- استدامة تطوير الأداء المؤسسي
- استدامة إدارة المعرفة في اتخاذ القرارات السليمة بناءً على معلومات مبنية على حقائق وموثقة
- فتح قنوات تواصل بهدف تسهيل حصول المستثمرين والمواطنين على المعلومات والخدمات بطريقة ميسرة ومنتظمة
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء وزيادة إمكانية الوصول للمناصب القيادية بالوزارة على أساس الكفاءة

قائمة المشاريع

المشاريع الأساسية

يشمل الجدول التالي قائمة بالمشاريع الأساسية التي ستنفذها وزارة البيئة لتحقيق خطتها الاستراتيجية للوصول الى الأثر المتوقع

الهدف الأول	الحماية والاستخدام المستدام لخدمات النظم البيئية
البرنامج الأول:	المحافظة على التنوع الحيوي وإدارة الموارد الطبيعية
الرقم	اسم المشروع
1	تنفيذ الاطار الوطني للسلامة الاحيائية
2	استدامة واستكمال الشبكة الوطنية للمحميات الطبيعية وزيادة مساحة المناطق المحمية لتصل إلى 4%
3	تعزيز الرقابة والحماية على الشبكة الوطنية للمحميات الطبيعية وتفعيل منظومة الإدارة
4	تحسين البنية التحتية الخضراء في الأردن من خلال إجراءات العمالة المكثفة
البرنامج الثاني:	الإدارة المستدامة للأراضي والحد من التصحر
الرقم	اسم المشروع
1	إنشاء غابة بيئية في منطقة الصبيحي/ البلقاء
2	إنشاء حدائق بيئية في محافظة الكرك (حديقة بيئية - مؤاب)
3	إنشاء متنزه البرة البيئي في منطقة ضانا / محافظة الطفيلة
4	إنشاء متنزهات بيئية بالشراكة مع القطاع الخاص
5	إنشاء متنزه الطفيلة البيئي في عاب/ محافظة الطفيلة
البرنامج الثالث:	تأهيل المواقع المتضررة بيئياً
الرقم	اسم المشروع
1	إعادة تأهيل موقع سوق المواشي سابقاً وإنشاء حديقة في الموقع / سحاب والموقر
2	إعادة تأهيل غابة عيبين وإنشاء متنزه بيئي/ محافظة عجلون
3	تطوير خطة وطنية لإعادة تأهيل سيل الزرقاء
4	استكمال مشروع إنشاء الحديقة البيئية/ منطقة الرصيفة

الخطة الاستراتيجية لوزارة البيئة (2020 - 2022)

5	برنامج اعادة تأهيل البادية الأردنية
الهدف الثاني	الحد من التلوث ومواجهة الآثار السلبية الناجمة عنه
البرنامج الأول:	مراقبة عناصر البيئة وحمايتها
الرقم	اسم المشروع
1	إنشاء نظام وطني للمعلومات ومراقبة النفايات الصلبة والخطرة
2	مشروع دراسة تراكيز الملوثات الناجمة عن المصانع في الهواء
3	إصدار اللائحة الوطنية للمؤشرات البيئية
4	إعداد الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للصحة والبيئة
5	مشروع دراسة ومراقبة نوعية المياه
6	مشروع إنشاء نظام الكتروني لمراقبة تراكيز الملوثات
7	المشروع الوطني لمراقبة المياه عن بعد
8	دراسة الأثر المتبقي للمبيدات في البيئة
البرنامج الثاني:	التنظيم البيئي للأنشطة التنموية
الرقم	اسم المشروع
1	استمرارية عمل لجان التقييم والترخيص في مجال الاثر البيئي
2	المساهمة في تشغيل مصنع السماد العضوي في منطقة دير علا
3	تطوير الخارطة البيئية
البرنامج الثالث:	إدارة المواد الكيماوية والنفايات
الرقم	اسم المشروع
1	مشروع تطوير مكب النفايات في الاكيدر
2	تطوير مركز معالجة النفايات الخطرة في سواقة
3	التخفيف والحد من الملوثات العضوية الثابتة
4	إنشاء وحدات معالجة متكاملة للنفايات الخطرة

الخطة الاستراتيجية لوزارة البيئة (2020 - 2022)

5	تنفيذ خارطة الطريق نحو التحول إلى الأكياس الصديقة بالبيئة
6	مشروع مسؤولية المنتج الممتدة
البرنامج الرابع: برنامج التفتيش على الأنشطة ذات الأثر على عناصر البيئة	
الرقم	اسم المشروع
1	تطوير وتنفيذ برامج مراقبة وتفتيش خاص بالمواقع الساخنة والتدقيق البيئي
2	نظام التتبع الالكتروني لمركبات نقل المياه العادمة والزيوت المعدنية العادمة والنفايات الخطرة
3	دعم الإدارة الملكية لحماية البيئة بهدف حماية البيئة الأردنية واستدامتها
البرنامج الخامس: تطوير وتفعيل التشريعات والسياسات والاستراتيجيات البيئية	
الرقم	اسم المشروع
1	إعداد وإصدار تشريعات تدعم تنفيذ الإدارة السليمة للنفايات وتحقيق متطلبات منحة الاتحاد الأوروبي لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة
2	تنفيذ القانون الإطار لإدارة النفايات وإصدار تشريعات ناظمة وتعديل تشريعات أخرى لنتواءم مع أحكام هذا القانون
3	إعداد الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة (بيئة الأردن 2030)
4	اصدار نظام الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع لتنفيذ بروتوكول ناغويا
5	إعداد إستراتيجية لإدارة المواد الكيماوية

الهدف الثالث	مواجهة آثار التغير المناخي
البرنامج الأول:	التغير المناخي
الرقم	اسم المشروع
1	مشروع التحريج الوطني
2	الحوكمة الرشيدة لمراجعة وتنفيذ وثيقة المساهمات المحددة وطنياً (NDC) لاتفاق باريس حول التغير المناخي
3	خطة التكيف الوطنية
4	تحسين نوعية الحياة والظروف البيئية في عمان للتخفيف والتكيف مع تغير المناخ
5	رفع جاهزية وقدرات نقطة الاتصال الوطنية المعتمدة لدى صندوق المناخ الأخضر

الخطة الاستراتيجية لوزارة البيئة (2020 – 2022)

6	الشراكة من اجل جاهزية السوق
7	المتابعة مع مؤسسات التمويل الدولية للحصول على تمويل لثلاثة مشاريع رئيسية وتغطي 7 محافظات
8	رفع الجاهزية لتسهيل التمويل لمشاريع التغير المناخي والنمو الاخضر
9	تطوير سياسة وطنية للوقود الأنظف للمركبات
10	مشروع المساهمات المحددة وطنياً (NDC) للحد من انبعاثات غازات الدفيئة.
البرنامج الثاني:	حماية طبقة الأوزون
الرقم	اسم المشروع
1	تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع التخلص من المواد المستنزفة لطبقة الأوزون

الهدف الرابع	التحول نحو الاقتصاد الأخضر
البرنامج الأول:	التحول نحو الاقتصاد الاخضر
الرقم	اسم المشروع
1	إطلاق خطة تنفيذية وطنية للنمو الاخضر تشمل على خطط قطاعية تنفيذية للقطاعات المستهدفة 2021-2025
2	مشروع إعادة التدوير (الاقتصاد الدائري)
3	مشروع الصيدلية الخضراء
4	جمع وتدوير بطاريات الرصاص الحامضية المستهلكة و المنتهية الصلاحية
5	مشروع انشاء محطة لمعالجة المياه العادمة الصناعية في منطقة الحلابات
6	تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع سويتش ميد
7	حوار السياسات حول التحول إلى الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة

الهدف الخامس	نشر الثقافة البيئية وتعديل السلوك البيئي
البرنامج الأول:	التثقيف والتوعية البيئية
الرقم	اسم المشروع
1	اعداد وتنفيذ الخطة الوطنية للتوعية البيئية

الخطة الاستراتيجية لوزارة البيئة (2020 – 2022)

2	تأهيل وتنظيف مناطق التنزه والمناطق الاثرية والمناطق الساخنة بيئيا /محافظة الزرقاء
3	دعم البرامج والانشطة والتوعية للحفاظ على البيئة عبر الهيئات والجهات المعنية بالحفاظ على البيئة / محافظة معان
4	انشاء شبكة المسؤولية المجتمعية
البرنامج الثاني: التعليم البيئي من أجل التنمية المستدامة	
الرقم	اسم المشروع
1	تخصيص حصة نشاط شهريا لتنفيذ حملات نظافة ومبادرات بيئية داخل المدرسة وما يحيطها
2	اعداد وإطلاق استراتيجية إرساء الأسس للتعليم البيئي من أجل الاستدامة
3	مسابقة المسرح المدرسي البيئي
4	لعبة بيئية تعليمية بعنوان (يلا نحمي بيئتنا)
البرنامج الثالث: تطوير الجمعيات البيئية	
الرقم	اسم المشروع
1	قيام الجمعيات بتنفيذ مبادرات وبرامج توعوية بيئية
2	برامج رفع كفاءة الجمعيات
3	آلية التنسيق بين الوزارة والجمعيات من خلال مديريات البيئة في المحافظات
البرنامج الرابع: إدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج البيئية	
الرقم	اسم المشروع
1	إطلاق الملتقى الوطني الأول للسيدات الناشطات في مجال البيئة
2	إعداد دليل إدارة المنزل بيئيا

الهدف السادس	تطوير الأداء المؤسسي وتجذير ثقافة التميز والابتكار ودمج النوع الاجتماعي
البرنامج الأول: التطوير المؤسسي وبناء القدرات	
الرقم	اسم المشروع
1	رفع كفاءة وقدرات الموظفين على معايير التميز في الأداء الحكومي والشفافية (مشروع حماية البيئة والتنوع الحيوي 2)
2	رفع كفاءة وتدريب عدد من الموظفين من مختلف المديريات لتطوير الأداء المؤسسي (مشروع حماية البيئة والتنوع الحيوي 2)

الخطة الاستراتيجية لوزارة البيئة (2020 - 2022)

إعداد دليل إجراءات العمل لكافة عمليات المديریات ووحدات الوزارة (مشروع حماية البيئة والتنوع الحيوي 2)	3
تحديث الأوصاف والدور والمهام الوظيفية لمديریات المحافظات وفق القوانين والتعليمات الصادرة حديثًا أو المعدلة (مشروع حماية البيئة والتنوع الحيوي 2)	4
إدارة المعرفة	البرنامج الثاني:
اسم المشروع	الرقم
تطوير إستراتيجية إدارة المعرفة ومنحها الصفة الرسمية عبر المستويات التنظيمية	1
وضع وتطبيق نظام لإدارة المعارف الصريحة والضمنية في الوزارة	2
التحول الذكي	البرنامج الثالث:
اسم المشروع	الرقم
أتمتة مجموعة من الخدمات التي تقدمها الوزارة حسب الأولويات (معدل الطلب على الخدمة)	1
تطوير المزيد من خدمات البوابة الداخلية	2
ادماج النوع الاجتماعي	البرنامج الرابع:
اسم المشروع	الرقم
التدقيق والتدريب على النوع الاجتماعي	1
تطوير سياسة النوع الاجتماعي	2

مؤشرات الأداء على مستوى الأهداف الاستراتيجية

الهدف الأول				الحماية والاستخدام المستدام لخدمات النظم البيئية		نوع المؤشر
القيمة المستهدفة			القيمة الأساس	قطاعي/ مؤسسي	المؤشر	
2022	2021	2020				
%4	%4	%4	%3	قطاعي	نسبة تمثيل الأنظمة البيئية البرية في شبكات المحميات الطبيعية كنسبة من مساحة المملكة (%)	مؤشرات حماية المواطن البيئية (Habitat Protection)
3	3	3	-	مؤسسي	عدد المنتزهات أو الحدائق أو الغابات البيئية التي تم انشاؤها أو إعادة تأهيلها	
12	24	36	3 - 5 شهريا	قطاعي	عدد الإعتداءات على المحميات الطبيعية	
5	5	5	5	مؤسسي	عدد الأنواع المهددة بالانقراض والمستهدفة ببرامج حماية وطنية	مؤشرات الأنواع المهددة بالانقراض (Species Protection)
%70	%70	%70	%70	قطاعي	نسبة أسماك السرحاني الموجودة للأنواع المدخلة	
20	20	20	20	قطاعي	مؤشر جودة موائل أسماك السرحاني (المحافظة على جودة ومساحة وحجم المياه ضمن الحدود الملائمة لموائل أسماك السرحاني)	
3	3	3	3	قطاعي	عدد الأنواع المهددة بالانقراض وفقاً للقائمة الوطنية الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض	

الهدف الثاني				الحد من التلوث ومواجهة الآثار السلبية الناجمة عنه		
القيمة المستهدفة			القيمة الأساس	قطاعي / مؤسسي	المؤشر	نوع المؤشر
2022	2021	2020				
0.05	0.05	0.05	0.05 (القيمة الأساس تختلف لكل محطة)	مؤسسي	معدل مستويات تراكيز غاز ثاني أكسيد النيتروجين في الهواء المحيط سنوياً (جزء بالمليون)	مؤشرات مراقبة عناصر البيئة وحمايتها:
0.04	0.04	0.04	0.04 (القيمة الأساس تختلف لكل محطة)	مؤسسي	معدل مستويات تراكيز غاز ثاني أكسيد الكبريت في الهواء المحيط سنوياً (جزء بالمليون)	
70	70	70	70 (القيمة الأساس تختلف لكل محطة)	مؤسسي	المعدل السنوي لتراكيز الجسيمات الدقيقة العالقة في الهواء المحيط PM10 (ميكروغرام لكل متر مكعب)	أثر تلوث الهواء على النظم البيئية
15	15	15	15 (القيمة الأساس تختلف لكل محطة)	مؤسسي	المعدل السنوي لتراكيز الجسيمات الدقيقة العالقة في الهواء المحيط PM2.5 (ميكروغرام لكل متر مكعب)	
70	70	70	70 (القيمة الأساس تختلف لكل محطة)	قطاعي	المعدل السنوي لتراكيز النيتروجين الكلي في المياه العادمة المنزلية المعالجة/ بند الصرف للسيول والأودية (ملغم/لتر)	مؤشرات مراقبة عناصر البيئة وحمايتها:
100	100	100	100 (القيمة الأساس تختلف لكل محطة)	قطاعي	المعدل السنوي لتراكيز النيتروجين الكلي في المياه العادمة المنزلية المعالجة/ ب بند ري المحاصيل الحقلية والمحاصيل الصناعية والأشجار الحرجية (ملغم/لتر)	
60	60	60	60 (القيمة الأساس تختلف لكل محطة)	قطاعي	المعدل السنوي لمتطلب الأكسجين البيولوجي في المياه العادمة المنزلية المعالجة/ بند الصرف للسيول والأودية (ملغم/لتر)	أثر تلوث الماء على النظم البيئية
300	300	300	300 (القيمة الأساس تختلف لكل محطة)	قطاعي	المعدل السنوي لمتطلب الأكسجين البيولوجي في المياه العادمة المنزلية المعالجة/ بند ري المحاصيل الحقلية والمحاصيل الصناعية والأشجار الحرجية (ملغم/لتر)	
9-6	9-6	9-6	9 - 6 (القيمة الأساس تختلف لكل محطة)	قطاعي	المعدل السنوي لدرجة الحموضة للمياه العادمة المنزلية المعالجة	

الخطة الاستراتيجية لوزارة البيئة (2020 - 2022)

9-6	9-6	9-6	6 - 9 (القيمة الأساس تختلف لكل محطة)	مؤسسي	المعدل السنوي لدرجة الحموضة للمياه العادمة الصناعية المعالجة	
150	150	150	150 (القيمة الأساس تختلف لكل محطة)	مؤسسي	المعدل السنوي لتراكيز الأوكسجين المستهلك كيميائياً COD في المياه العادمة الصناعية المعالجة / بند الصرف للسيول والأودية (ملغم/لتر)	
500	500	500	500 (القيمة الأساس تختلف لكل محطة)	مؤسسي	المعدل السنوي لتراكيز الأوكسجين المستهلك كيميائياً COD في المياه العادمة الصناعية المعالجة / بند ري المحاصيل الحقلية والمحاصيل الصناعية والأشجار الحرجية (ملغم/لتر)	
2000	2000	2000	2000 (القيمة الأساس تختلف لكل محطة)	مؤسسي	المعدل السنوي لتراكيز المواد الصلبة الذائبة TDS في المياه العادمة الصناعية المعالجة (ملغم/لتر)	
60	60	60	60 (القيمة الأساس تختلف لكل محطة)	مؤسسي	المعدل السنوي لتراكيز المواد العالقة الكلية TSS في المياه العادمة الصناعية المعالجة / بند الصرف للسيول والأودية (ملغم/لتر)	
300	300	300	300 (القيمة الأساس تختلف لكل محطة)	مؤسسي	المعدل السنوي لتراكيز المواد العالقة الكلية TSS في المياه العادمة الصناعية المعالجة / بند ري المحاصيل الحقلية والمحاصيل الصناعية والأشجار الحرجية (ملغم/لتر)	
60000	55000	44000	44000	مؤسسي	كمية النفايات الخطرة المعالجة (طن)	مؤشرات إدارة النفايات
%70	%67	%65	%60	قطاعي	نسبة النشاطات التنموية المغطاة بعمليات التفتيش البيئي	مؤشرات التفتيش على عناصر البيئة
%85	%80	%77	%74	مؤسسي	نسبة رضا مقدم الشكاوى البيئية	
%100	%100	%100	%100	مؤسسي	نسبة الشكاوى البيئية التي تم التحقق منها	
%97	%96	%95	%90	مؤسسي	نسبة دراسات التدقيق البيئي المعتمدة	
9	9	9	8	مؤسسي	عدد خطط الطوارئ البيئية المعتمدة	

الخطة الاستراتيجية لوزارة البيئة (2020 – 2022)

35	40	45	50	مؤسسي	عدد مخالفات الطرح العشوائي للمياه العادمة والزيوت والنفايات الخطرة	
32	24	17	10	مؤسسي	عدد السياسات والتشريعات والأنظمة والتعليمات والاستراتيجية البيئية المستحدثة أو المعدلة والمقرة (العدد تراكمي)	مؤشرات تطوير وتفعيل التشريعات والسياسات
45	45	38	35	مؤسسي	عدد دراسات تقييم الأثر البيئي	مؤشرات التنظيم البيئي للأنشطة التنموية
2200	2200	2000	2000	مؤسسي	عدد معاملات التراخيص البيئية	
7	7	7	7 ايام	مؤسسي	الوقت اللازم لإنجاز خدمة منح الموافقات البيئية حسب دليل خدمات وزارة البيئة	
15 يوم	45	45	45 يوم	مؤسسي	الوقت اللازم لمراجعة دراسات تقييم الأثر البيئي حسب نظام تقييم الأثر البيئي المعتمد	
7	7	7	7 ايام	مؤسسي	الوقت اللازم لمراجعة الأسس المرجعية للدراسات تقييم الأثر البيئي حسب نظام تقييم الأثر البيئي المعتمد	

الهدف الثالث				مواجهة آثار التغير المناخي		نوع المؤشر
القيمة المستهدفة			القيمة الأساس	قطاعي/ مؤسسي	المؤشر	
2022	2021	2020				
%11	%10	%8	%8	قطاعي	نسبة التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة	مؤشرات التغير المناخي
%11	%10	%8	%8	مؤسسي	نسبة الانجاز في وثيقة المساهمات المحددة وطنيا لاتفاق باريس حول التغير المناخي	

الخطة الاستراتيجية لوزارة البيئة (2020 – 2022)

10	8	6	4 مليون	مؤسسي	مبلغ التمويل المحصل من مؤسسات التمويل الدولية لتنفيذ مشاريع رئيسية وتغطي المحافظات (اربد، الرمثا، المفرق، البلقاء، مادبا، الكرك، الطفيلة)	مؤشرات حماية طبقة الأوزون
6	4	2	2	مؤسسي	عدد المشاريع الوطنية الممولة من قبل صناديق المناخ العالمية	
20	15	10	5	مؤسسي	بناء القدرات الوطنية وتبادل المعرفة: عدد الدورات التدريبية المنفذة تحت اطار التصدي لظاهرة التغير المناخي وبناء الخبرات الوطنية	
%12	%11	%10	%9	قطاعي	نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة الكلي (%)	
110	82	52	40	مؤسسي	عدد الصناعات الأردنية التي استطاعت التحول لاستخدام بدائل من العزل الحراري وغير ضار لطبقة الأوزون	

الهدف الرابع				التحول نحو الاقتصاد الأخضر		نوع المؤشر
القيمة المستهدفة			القيمة الأساس	قطاعي/ مؤسسي	المؤشر	
2022	2021	2020				
7	6	4	4	مؤسسي	عدد الجلسات التشاورية مع القطاع الخاص لمناقشة فرص الاستثمار في المشاريع الخضراء	مؤشرات التحول نحو الاقتصاد الأخضر
4	4	1	1	قطاعي	عدد الاجراءات المنفذة (اجراءات ومشاريع) من ضمن الاجراءات الواردة في الخطط التنفيذية للقطاعات الستة المستهدفة (النقل، المياه، الزراعة، السياحة، النفايات، الطاقة) لدعم التحول نحو اقتصاد اخضر	

نشر الثقافة البيئية وتعزيز السلوك البيئي السليم				الهدف الخامس		
القيمة المستهدفة			القيمة الأساس	قطاعي/ مؤسسي	المؤشر	نوع المؤشر
2022	2021	2020				
35	27	19	15	قطاعي	عدد مذكرات التفاهم الموقعة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لقياس درجة معرفة الشركاء والمؤسسات ذات العلاقة الرئيسية بمسؤوليات وزارة البيئة، وغاياتها، وأهدافها	مؤشرات نشر الثقافة البيئية وتعديل السلوك البيئي
%100	%100	%100	%100	قطاعي	نسبة برامج وحملات وأنشطة التوعية البيئية المنفذة	
%100	%100	%100	%100	قطاعي	نسبة الانجاز للمبادرات والبرامج التوعية البيئية المنفذة من خلال الجمعيات المعنية بالبيئة	
%45	%42	%40	%40	قطاعي	النسبة المئوية لفئة النساء المستهدفة مقارنة بالفئات الكلية المستهدفة	
5	5	5	غير متوفر	قطاعي	عدد الشراكات المنظمة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في قضايا النوع الاجتماعي في قطاع البيئة	

الهدف السادس						تطوير الأداء المؤسسي وتجذير ثقافة التميز والابتكار ودمج النوع الاجتماعي
القيمة المستهدفة			القيمة الأساس	قطاعي / مؤسسي	المؤشر	نوع المؤشر
2022	2021	2020				
9	8.5	8.5	8.5	مؤسسي	درجة رضى متلقي الخدمة	مؤشرات تطوير القدرات المؤسسية وتعزيز ثقافة التميز
9	8.5	8	8	مؤسسي	درجة رضى الموظفين	
-	49	-	48	مؤسسي	درجة التقييم النهائي لجائزة الملك عبدالله الثاني للتميز	
%100	%95	%90	غير متوفر	مؤسسي	نسبة المشاريع المدرجة في الخطة الاستراتيجية للأعوام 2020 - 2022 والتي تم انجازها بنسبة تفوق 90%	
25	20	15	15	مؤسسي	عدد الدورات التدريبية المنجزة لتأهيل وتطوير كفاءة الموظفين داخل الوزارة	
%75	%50	%25	-	مؤسسي	نسبة الموظفين الذين يستخدمون نظام إدارة المعرفة	
%100	%80	%70	%10	مؤسسي	نسبة الخدمات الحكومية التابعة لوزارة البيئة والتي تم أتمتها	

ملحق 1: قائمة الجهات ذات العلاقة وتصنيفها

الرقم	المتعامل	التصنيف
1.	وزارة المياه والري	شريك
2.	وزارة الطاقة والثروة المعدنية	شريك
3.	وزارة الإدارة المحلية	شريك
4.	وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	شريك
5.	وزارة الزراعة	شريك
6.	وزارة الصحة	شريك
7.	وزارة السياحة والآثار	شريك
8.	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	شريك
9.	وزارة المالية	شريك
10.	وزارة الصناعة والتجارة والتموين	شريك
11.	وزارة العدل	شريك
12.	وزارة الداخلية	شريك
13.	وزارة التربية والتعليم	شريك
14.	وزارة الأشغال العامة والإسكان	شريك
15.	وزارة النقل	شريك
16.	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	شريك
17.	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة	شريك
18.	وزارة الثقافة	شريك
19.	وزارة الشباب	شريك
20.	وزارة التنمية الاجتماعية/ سجل الجمعيات	شريك
21.	سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	شريك
22.	سلطة إقليم البتراء التنموي السياحي	شريك
23.	مؤسسة المواصفات والمقاييس	شريك
24.	مؤسسة الموانئ - العقبة	شريك
25.	الإدارة الملكية لحماية البيئة والسياحة	شريك
26.	إدارة تطوير الأداء المؤسسي والسياسات	شريك
27.	هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن	شريك
28.	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	شريك
29.	هيئة الطاقة الذرية الاردنية	شريك

شريك	بنك تنمية المدن والقرى	30.
شريك	هيئة الاستثمار الاردنية	31.
شريك	دائرة الإحصاءات العامة	32.
شريك	دائرة الجمارك الاردنية	33.
شريك	ديوان الرأي والتشريع	34.
شريك	أمانة عمان الكبرى	35.
شريك	غرف الصناعة والتجارة	36.
شريك	المؤسسة العامة للغذاء والدواء	37.
شريك	الجمعية الملكية لحماية الطبيعة	38.
شريك	مؤسسات المجتمع المدني	39.
شريك	مركز الملك عبدالله الثاني للتميز	40.
شريك	الجامعات الاردنية والقطاع الأكاديمي	41.
مزود خدمة	معهد الإدارة العامة	42.
مزود خدمة	المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا	43.
مزود خدمة	الجمعية العلمية الملكية	44.
مزود خدمة	المركز الجغرافي الملكي	45.
مزود خدمة	المركز الوطني لتكنولوجيا المعلومات	46.
مانح	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID	47.
مانح	الإتحاد الأوروبي EU	48.
مانح	صندوق المناخ الأخضر (GCF)	49.
مانح	صندوق التكيف	50.
مانح	الجهات المانحة من ألمانيا	51.
مانح	الوكالة البريطانية للتنمية الدولية UKAID	52.
مانح	الوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA	53.
مانح	الوكالة الفرنسية للتنمية AFD	54.
مانح	الوكالة الكورية للتعاون الدولي KOICA	55.
مانح	المانحين الكنديين	56.
مانح	البنك الدولي	57.
مانح	مرفق البيئة العالمي GEF	58.
وكالة دولية شريكة	الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ	59.
وكالة دولية شريكة	برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO	60.
وكالة دولية شريكة	برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP	61.
وكالة دولية شريكة	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ESCWA	62.
وكالة دولية شريكة	المعهد العالمي للنمو الأخضر GGGI	63.

وكالة إقليمية شريكة	الجامعة العربية (مجلس الوزراء العرب لشؤون البيئة)	.64
وكالة إقليمية شريكة	الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن PERSGA	.65
وكالة دولية شريكة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP	.66
وكالة دولية شريكة	معهد الامم المتحدة للبحث والتطوير UNITAR	.67
وكالة دولية شريكة	برنامج الأغذية العالمي	.68
وكالة دولية شريكة	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO	.69
وكالة دولية شريكة	المركز الإقليمي لأنشطة الصحة والبيئة - منظمة الصحة العالمية	.70
وكالة دولية شريكة	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة - اليونسكو	.71
وكالة دولية شريكة	الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة IUCN	.72